

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٣٣

الجمعة، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٦/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد لو لونغ مينه (فييت نام)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوركن

إندونيسيا السيد كليب

إيطاليا السيد منتوفاني

بلجيكا السيد بل

بنما السيد أرياس

بوركينا فاسو السيد كافاندو

الجماهيرية العربية الليبية السيد الدباشي

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيد ريبير

كرواتيا السيد يوريكا

كوستاريكا السيد ويسلدر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير دون سويسرز

الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

السلم والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-41945 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلم والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وسيراليون وكندا وليبيريا ونيوزيلندا وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعترض، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد تشيديوسيكا (زمبابوي)، والسيد أنطونيو (أنغولا)، والسيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) مقاعد على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة أنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، يطلب فيها إلى مجلس الأمن أن يوجه الدعوة، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ليلي هـ. راتسيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة راتسيفاندريهامانانا لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/447، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أستراليا وإيطاليا وبلجيكا وسيراليون وفرنسا وكرواتيا وكندا وليبيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2008/452، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ من المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي، تحيل بها قرار الاتحاد الأفريقي بشأن زمبابوي.

أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد تشيديوسيكا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد مرة أخرى على أن زمبابوي، وهي بلد يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه، لا تشكل، إطلاقا أي تهديد للسلام والأمن الدوليين، ومن ثم ينبغي ألا تكون محور اهتمام هذا المجلس. وفي ضوء ذلك، فإن الوضع في زمبابوي لا يستحق اعتماد قرار في مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن زمبابوي ضحية للتدخل المستمر من خلال عدة تدابير، تشمل الجزاءات الاقتصادية المعلنة وغير المعلنة، لمجرد أن الحكومة شرعت في تنفيذ عملية للتوزيع العادل للأراضي بعد أن تنكّرت الدولة الاستعمارية السابقة، تحت إدارة حكومة حزب العمال، لمسؤولياتها المنصوص عليها في اتفاق لانكستر هاوس عام ١٩٧٩.

وللأسف، ونتيجة للقرار الذي اتخذناه، استخدمت بريطانيا وحلفاؤها، وسائط إعلامهما لتصوير زمبابوي بشكل يشع على أنها بلد خارج عن القانون تسوده الفوضى

٢٠٠٢ في قصور أداء الاقتصاد وجلبت المزيد من المعاناة لشعب زيمبابوي.

هناك حصار مفروض منذ ثماني سنوات على دعم موازين المدفوعات ومنح التسهيلات الائتمانية، ولكنهم يحملون العالم على الاقتناع بأن سياسات الرئيس موغابي الاقتصادية هي التي عجّلت بحدوث تلك المشاكل الاقتصادية. وذكر رئيس الوزراء البريطاني، غوردون براون، مؤخرا أن حكومته تعمل على وضع نظام جزاءات جديد لخنق حكومة الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي - الجبهة الوطنية وإفساح المجال أمام مولد حكومة حركة التغيير الديمقراطي. وبالإضافة إلى ذلك، سمعنا بما وعد به الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من تقديم الملايين لزيمبابوي في حالة ما إذا تولت الحكم حكومة من اختيارهما، مما يعني أن الحكومة الحالية تخضع للجزاءات.

ونعيد التأكيد على أن الجزاءات المفروضة على زيمبابوي قد وضعت الاقتصاد تحت الحصار، وتتضرر بها الجماعات الضعيفة وعامة السكان. ويتنقل الكثير من سكاننا إلى البلدان المجاورة وما وراءها بحثا عن مراعي أكثر خضرة. ومن المدهش أن انتقل سكاننا على هذا النحو إلى البلدان المجاورة بحثا عن الفرص الاقتصادية بسبب تأثير الجزاءات هو الموضوع الذي من المتوقع أن يعتبره هذا المجلس تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وستكون تلك هي المرة الأولى التي يستخدم فيها نزوح السكان بحثا عن الفرص الاقتصادية في مكان آخر كأساس لاتخاذ قرار بفرض جزاءات. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبمحاولة إكراه زيمبابوي على انتهاج شكل معين من السلوك عن طريق فرض الجزاءات والعزلة عليها، يكون الغرب قد تسبب في واقع الأمر في معاناة أمة. إن الجزاءات الحالية ضد زيمبابوي، هي أساسا، تعبير عن الغزو الإمبريالي

وغير ديمقراطي. ويلازمنا ذلك الافتراء في جميع المنتديات، بما فيها الكومنولث، ومجلس حقوق الإنسان، واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، والآن في مجلس الأمن. إن السبب الرئيسي للأزمة، وهو ملكية الأراضي، قد ضاع في غمار ما يسمى انتهاكات حقوق الإنسان، وهو موضوع من السهل جدا ترويجه لأغراض الدعاية. وبالنسبة لنا، تؤكد دراسة الحملة ضد زيمبابوي ومشروع قرار اليوم أن على المحك هو استقلالنا ومستقبلنا.

وهناك تقارير مغرضة عن العنف بين الأحزاب الذي جرى التهويل في وصفه في وسائل الإعلام لتبرير انسحاب السيد تسفانغيراي من الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. ومن المهم أن يلاحظ المجلس أيضا أنه ربما شهد ١٠ في المائة فقط من البلد شكلا من أشكال العنف، في حين أن ٩٠ في المائة من البلد لم يتأثر. ولا يبرر العنف الذي وقع، للأسف، تقديم مشروع قرار اليوم المعروض على المجلس. ينبغي ألا تنطلي على المجتمع الدولي المناورات السياسية التي تقوم بها المعارضة في زيمبابوي. ونود أن نؤكد للمجلس أن حكومة زيمبابوي ستجري التحقيق في حالات الأشخاص الذين ادعوا أنهم كانوا ضحايا لأعمال العنف السياسي. وقد مثل، معظم الجناة من كلا الطرفين، أمام المحاكم، بمن فيهم أفراد العصابات الإجرامية، وسيأخذ القانون مجراه.

ومع ذلك، يدهشنا ما تقوم به بعض الدول الغربية التي تضغط من أجل فرض مزيد من الجزاءات على زيمبابوي في أعقاب إعادة انتخاب الرئيس موغابي. ولا تزال زيمبابوي تخضع للجزاءات المكرّسة فيما يسمى قانون الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في زيمبابوي لعام ٢٠٠١، الذي سنته الولايات المتحدة، والذي يوجه المؤسسات المالية الدولية إلى وقف المعونة المقدمة لزيمبابوي وحرمانها من شطب الديون. وتسببت الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي في عام

للتشاور مع الرئيس موغابي والأحزاب السياسية من أجل رسم الطريق لإحراز تقدم في الحالة الراهنة في البلاد. ونحن نرى أن أية مبادرات أخرى منفصلة بشأن هذه المسألة ستكون ذات نتائج عكسية وستؤدي إلى تقويض دور الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والرئيس مبيكي.

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، فإن مشروع قرار اليوم هو إساءة واضحة لاستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أنه يسعى إلى فرض جزاءات على زمبابوي بحجة أن هذا البلد هو الآن تهديد للسلم والأمن الدوليين مجرد أن الانتخابات التي أُجريت فيه لم تسفر عن نتيجة مواتية للمملكة المتحدة وحلفائها. إن اعتماد مشروع القرار هذا سيشكل سابقة خطيرة ومؤداه الوحيد هو تقويض الحوار الجاري بين الأحزاب السياسية والمخاطرة بزيادة سوء الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد والتأثير على بلدان أخرى في المنطقة.

علاوة على ذلك، نحن نرى أنه ليس دور مجلس الأمن أن يصدق على الانتخابات الوطنية في الدول الأعضاء، خاصة الانتخابات التي لا ينجم عنها فائز محدد. إن من حق شعب زمبابوي أن يختار زعماءه.

ومن المهم أيضا أن نشير إلى أن الزعماء الأفارقة السبعة الذين حضروا مؤتمر قمة مجموعة الثمانية قد أعلنوا أن الجزاءات ليست السبيل للتقدم نحو حل المأزق السياسي في هذا البلد. وأعربوا عن رأي مفاده أن زمبابوي ليست تهديدا للسلم والأمن الإقليميين ولذا ينبغي لمجلس الأمن أن يفسح المجال لجهود وساطة كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي. وعليه فإن اعتماد مشروع القرار هذا سيكون تجاهلا لموقف أفريقيا ذاته.

إن محاولة فرض حل من الخارج ستكون ظلما لشعب زمبابوي، وللجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

ولا يمكن أن تطمس هذه الحقيقة لأي حملة دعائية أو إنكار مهما كان حجمها.

ولا يزال الحوار السياسي دائرا بين الأطراف المتنافسة في زمبابوي. وفي الواقع، فإن الرئيس موغابي، في البيان الذي أدلى به يوم تنصيبه، مد يده إلى المعارضة قائلا إنه من الضروري الآن أن تتطلع الأمة إلى المستقبل متحلية بروح الوحدة. ودعا جميع الأحزاب السياسية في زمبابوي إلى الدخول في حوار شامل بين الأحزاب، عاجلا وليس آجلا، من أجل تعزيز الوحدة والتعاون بين الزمبابويين. وقد شدد على أن هذا الحوار كان هاما في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة حاليا في زمبابوي. وأكد الرئيس أنه يتعين على هذا البلد أن يتقدم إلى الأمام موحدا، وبغض النظر عن الانتماءات السياسية المختلفة، وأن يوحدته الإحساس برؤية ومصير مشتركين من أجل رخاء زمبابوي.

وترحب زمبابوي ترحيبا تاما بالقرار الذي اتخذته مؤخرا الاتحاد الأفريقي ونود أن نؤكد للأعضاء أن مواطني زمبابوي مستعدون للمشاركة مع بعضهم البعض في بذل الجهود لحل مشاكلهم. ومن المهم أن نتذكر أن المصالحة ليست مفهوما جديدا على زمبابوي. فعندما حصلت زمبابوي على استقلالها عام ١٩٨٠ كانت تواجه حالة تعين عليها فيها أن تبني دولة من حركتين للتحرير ومن قوى نظام إيان سميث. وكما يعلم المجلس تماما، قامت زمبابوي بتلك المهمة على أكمل وجه وأربكت العديدين من رُسل الشؤم. ولذلك نحن واثقون بأننا سننجح مرة أخرى، وبدعم من جيراننا، في تحقيق المصالحة بين شعب زمبابوي.

ووفقا للولاية المسندة إلى الرئيس مبيكي من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتي أيدتها الاتحاد الأفريقي، كان الرئيس مبيكي في زمبابوي خلال عطلة نهاية الأسبوع

تعتقد بسبب إجراء انتخابات سبقتها أعمال عنف و تهريب سياسي أسفرت عن عملية غير عادلة، والتي أعلن المراقبون من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا أنها كانت غير شفافة.

لقد تم تعيين جنوب أفريقيا ميسراً في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، برئاسة رئيس الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والتعاون الأمني، والذي عُقد في دار السلام في جمهورية تنزانيا المتحدة في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧. في ذلك الحين، دعا مؤتمر القمة الاستثنائي إلى رفع جميع أشكال الإجراءات المفروضة على زيمبابوي.

ومجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في اجتماعه في دورته العادية الحادية عشرة التي عقدت في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في شرم الشيخ في مصر، كان قد أعرب عن بالغ القلق إزاء الوضع السائد في زيمبابوي. ولكن عند النظر في مسألة زيمبابوي، لم يطالب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بفرض جزاءات على ذلك البلد. وبدلاً من ذلك، فإن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي "ناشد الدول وجميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يؤثر سلباً على مناخ الحوار". وقرر مؤتمر القمة أيضاً:

"تشجيع الرئيس روبرت موغابي وزعيم حزب حركة التغيير الديمقراطي، السيد مورغان تسفانجيرا، على الوفاء بالتزامهما بالبدء في حوار من أجل تعزيز السلم والاستقرار والديمقراطية والمصالحة لشعب زيمبابوي".

وكان مؤتمر القمة أيضاً

"أعرب عن تقديره للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجهازها المعني بالسياسة

والاتحاد الأفريقي. فيمكن حل مشاكل زيمبابوي من خلال العمل المشترك فيما بين الأفارقة. ولدينا أمل كبير في أن لا يؤيد أعضاء المجلس مشروع القرار الذي يهدف إلى ضلوع مجلس الأمن في نزاع ثنائي بحث بين زيمبابوي والمملكة المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كوماو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): صدر في بريتوريا في وقت سابق من هذا الصباح بيان صحفي مشترك عن ميسر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وممثل الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي - الجبهة الوطنية وحركة التغيير الديمقراطي. ويقول نص البيان:

"المحادثات بين الأحزاب السياسية في زيمبابوي المكونة من الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي - الجبهة الوطنية، وحركة التغيير الديمقراطي - تسفانجيرا، وحركة التغيير الديمقراطي - موتامبارا، وهي المحادثات التي تترأسها حكومة جنوب أفريقيا وفقاً للولاية المسندة إليها من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تم استئنافها يوم أمس في جنوب أفريقيا. وتهدف المحادثات إلى إيجاد حلول للتحديات في زيمبابوي".

وفي الوقت الذي نجتمع فيه عصر اليوم، تستمر المحادثات في جنوب أفريقيا حيث تواصل الأطراف الزيمبابوية السعي إلى إيجاد حل سياسي للتحديات التي تواجهها، والتي

زمبابوي. واتخذت القمة قراراً أشارت فيه إلى رغبة قادة زمبابوي في الدخول في مفاوضات لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ونحن نلاحظ أن هذه المفاوضات قد بدأت فعلاً بإشراف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية ممثلة في الرئيس ثابو إمبيكي. ويسعدنا أن الأطراف الزمبابوية قد استأنفت المفاوضات يوم أمس. ولا يفوتني هنا أن أذكر بأن الاتحاد الأفريقي قرر دعم جهود الجماعة الإنمائية، وأوصى باستمرار هذه الجهود لمساعدة شعب وقيادة زمبابوي في حل المشاكل التي يواجهونها.

وما أريد أن أؤكد عليه هنا هو أن الاتحاد الأفريقي قد وجه نداء إلى الدول والأطراف المعنية لكي تمتنع عن أي عمل قد يؤثر سلباً على مناخ الحوار، وأكد أن شعب زمبابوي سيكون قادراً على حل مشاكله إذا تلقى الدعم الموحد من الجماعة الإنمائية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي.

إن شعب زمبابوي يلقى الآن الدعم والاهتمام بوحده وسيادته، والحرص على حل مشاكله من الجماعة الإنمائية والاتحاد الأفريقي. ولكن مشروع القرار المعروض علينا الآن لا يخدم هذا الهدف. وهو يتعارض مع المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالتنظيمات الإقليمية، وخاصة الفقرة الثالثة منها التي تنص،

”على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر، أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن“.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس يستند على فرضية أن الوضع في زمبابوي يشكل خطراً على السلم والأمن في المنطقة. وهذه الفرضية تدحضها حقيقة أن

والدفاع والتعاون الأمني، وكذلك لميسر الحوار بين الأطراف الزمبابوية، فخامة السيد ثابو إمبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، ولعالي السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، للعمل المستمر الذي يقومون به ويهدف إلى التوفيق بين الأحزاب السياسية“.

وبناء عليه فإن جنوب أفريقيا، بوصفها عضواً في كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، ملتزمة باتباع قرار هاتين الهيئتين الإقليميتين. ولهذا السبب سيصوت وفد بلادي ضد مشروع القرار المعروض علينا.

ومع ذلك، نحن نشعر بالتشجيع إزاء التزام الأطراف في زمبابوي بالحوار. فسوف يؤدي هذا الحوار إلى تحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، وسيسهم بالتالي في تحسين معيشة كل الشعب الزمبابوي. يجب على مجلس الأمن أن يفسح المجال لتنفيذ قرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية): لقد

تابعت ليبيا باهتمام كبير الوضع الداخلي في زمبابوي خلال الشهور الأخيرة. وهي تشعر بالقلق إزاء التوتر القائم بين الحكومة والمعارضة. وقد عملت وما زالت تعمل من خلال الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل نزع فتيل الأزمة، وفقاً لما قرره الاتحاد الأفريقي في قمته الحادية عشرة التي عقدت في شرم الشيخ بمصر مؤخراً.

كما يعلم المجلس، لقد بحثت القمة الأفريقية الوضع في زمبابوي من جميع جوانبه، وأكدت أن الوضع معقد، وعبرت عن انشغالها إزاء الوضع. وعبرت في نفس الوقت عن تقديرها للجهود التي يبذلها الرئيس ثابو إمبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، والسيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل المصالحة بين الأحزاب السياسية في

إذن، عن تضليل أنفسنا. يجب علينا أن نعتبر الحالة في زمبابوي حالة خطيرة. ومهما قال المرء، فإن تدهور الحالة السياسية والأمنية في البلد ما زال ينطوي على مخاطر وتهديدات محتملة على السلام في الجنوب الأفريقي.

الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي أُجريت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، شابتها أعمال التهريب والعنف، فأخلت بتزاهة الاقتراع وبهيبة الديمقراطية في زمبابوي وفي أفريقيا على السواء.

وطبقا لبيانات بعثات المراقبة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبرلمان البلدان الأفريقية، والاتحاد الأفريقي الصادرة في ٢٩ حزيران/يونيه، لم يكن ذلك الانتخاب نزيها أو حرا أو ذا مصداقية، ومن ثم لم يمثل إرادة الشعب الزمبابوي.

وأعرب الاتحاد الأفريقي، وفقا لقانونه التأسيسي، في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ عن قلقه إزاء فقدان الأرواح وأعمال العنف الجارية في زمبابوي. ولمنع الصراع من الانتشار إلى المنطقة دون الإقليمية برمتها وتهيئة مناخ مؤاتٍ للديمقراطية، شجع الاتحاد الأفريقي قادة زمبابوي على الدخول في حوار من أجل تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية والمصالحة الوطنية. وتؤيد بوركينا فاسو بطبيعة الحال تلك المبادرة، بوصفها عضوا في الأسرة الأفريقية الكبيرة، وإخلاصا منها لالتزامها نحو السلام.

غير أن بوركينا فاسو كذلك عضو في مجلس الأمن، وبصفتها هذه لا بد أن تتحمل مسؤولياتها تجاه أي حالة ترى أنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، انطلاقا من أن أحكام مشروع القرار التي تنص على فرض حظر على واردات الأسلحة إنما يقصد بها منع نشوب صراع عسكري واسع النطاق، فقد قررت بوركينا فاسو أن تؤيد مشروع القرار. وأود أن أشير بوضوح إلى أن هذا الحكم في

المشكلة هي بين أطراف داخلية زمبابوية، وأن الدول المحاورة تؤكد أن الوضع لا يشكل تهديدا للأمن ولا السلم الإقليمي. ولذلك فإن الوضع في زمبابوي لا يدخل ضمن ولاية مجلس الأمن. ومشروع القرار المطروح علينا يشكل انتهاكا لسيادة زمبابوي وتدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما يؤكد القرار نفسه في فقرته الأولى التي من الواضح أنها أهملت الإشارة إلى سيادة زمبابوي بطريقة مقصودة، خاصة وأن قرارات المجلس كانت دائما تؤكد التزام المجلس باستقلال الدول وسلامة أراضيها وسيادتها.

إن فرض عقوبات على زمبابوي لن يؤدي إلا إلى تقويض الجهود التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي من خلال الجماعة الإنمائية لحل الأزمة في زمبابوي. وسترتب على العقوبات آثار وخيمة على شعب زمبابوي، وتخلق جوا مشحونا بالتوتر لن يساعد في حل المشكلة. كما أن محاولة فرض العقوبات في هذا الوقت يتعارض مع التوافق الدولي السائد حول اللجوء إلى العقوبات باعتبارها الملجأ الأخير بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى، خاصة وأنه لا يوجد مبرر لها أصلا. إننا نخشى أن يعتبر أحد الأطراف مشروع القرار دعما له، فيرفع سقف مطالبه أو يرفض مواصلة الحوار لحل المشكلة.

إن ليبيا التي عملت قيادتها دون كلل من أجل إقامة الاتحاد الأفريقي وسعت باستمرار إلى حل المشاكل الأفريقية في إطار المساعي الأفريقية الحميدة لا توافق على مشروع القرار المعروض على المجلس وسوف تعارضه.

السيد كفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

عودنا التاريخ، وخاصة التاريخ الأفريقي، على الحالات التي أشعلت فيها شرارة صغيرة نيران حريق هائل. والتاريخ يعلمنا أيضا أن أشد الحروب سخفا وفضاعة هي الحروب المندلعة بسبب أحداث نعتقد أنها تسهل السيطرة عليها. فلنكف،

الأفريقي في تعزيز المصالحة السياسية بين الأحزاب السياسية. والواقع أن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد مؤخرا في شرم الشيخ، بمصر، كان واضحا في دعمه للحوار والمصالحة. ونشني أيضا على استمرار جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام.

ويجب على مجلس الأمن، بالتضافر مع هذه الجهود الإقليمية، أن يدعم أيضا شعب زيمبابوي في تصديده للتحديات التي تواجهه. وينبغي أن نتهدي في جهودنا لتعزيز السلام والاستقرار والمصالحة والديمقراطية. ومهما أكدنا فلن نؤكد بما فيه الكفاية أهمية التضافر في العمل بين المجلس والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

ونود أيضا أن نشدد على ضرورة اتحاد المجلس وشعوره بوحدة الهدف في تناوله لهذه المسألة. وقد ثبت من البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/23) أن المجلس قادر على أن يتكلم بصوت واحد. ومن الأفضل من وجهة نظرنا أن تتخذ جميع قرارات المجلس في هذا الشأن بنفس الروح. ويجب علينا أن نرعى ذلك ونحافظ عليه.

ولذلك نأسف شديد الأسف لأن الزمن المخصص لمناقشة مشروع القرار لم يكن كافيا، ولأنه لم تمارس المرونة بالقدر الكامل الذي يتيح لجميع أعضاء المجلس المشاركة الكاملة في محاولة التوصل إلى حل توفيقي لهذه المسألة.

ونرى أن أي عمل يتخذه مجلس الأمن يجب أن يجتاز اختبارين رئيسيين. الأول هو أنه يجب أن يؤدي لتعزيز الحوار والمصالحة في زيمبابوي. وبعبارة أخرى، يجب أن يوفر التشجيع والحوافز لزعماء البلد السياسيين حتى يضعوا خلافاتهم جانبا ويجعلوا مصالح الدولة فوق أي اعتبار آخر.

مشروع القرار بصفة خاصة هو الذي يوضح موقفنا بصفة أساسية.

ولدينا أيضا اقتناع بأن اعتماد مشروع القرار لن يخل أو يضر بأي خطوات يجري اتخاذها في هذه المرحلة للتوصل إلى تسوية عادلة لهذه الأزمة. وعلى النقيض من ذلك، نرى أنه كوسيلة لممارسة الضغط يمكن أن يساعد على تشجيع الأطراف الزيمبابوية على الاتفاق بأسرع ما يمكن على تسوية سياسية بتوافق الآراء.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): تتابع إندونيسيا عن كثب التطورات في زيمبابوي، ونود أن نشدد على أهمية التقارير السلبية التي قدمها مراقبو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، وبرلمان البلدان الأفريقية عن إعادة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومن الواضح أن إدارة الانتخابات يجب أن تتم على نحو يتسم بالحرية والنزاهة. وقد رُوعنا لما حدث من أعمال العنف السياسي والتهريب وفقدان الأرواح. كما ساورنا القلق بشأن التقارير عن الحالة الإنسانية الرهيبة السائدة.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن شعب زيمبابوي من تسوية الحالة العصيبة التي يواجهها بطريقة سلمية وديمقراطية ووفقا للعمليات الدستورية في زيمبابوي ذاتها. وندعو قادة البلد بصفة خاصة إلى أن يقدروا عبء المسؤولية الملقاة على أكتافهم، وألا يدخروا وسعا في السعي لتخليص زيمبابوي من ورطتها الراهنة.

وشعب زيمبابوي حدير بالدعم الدولي في هذا المسعى. وتود إندونيسيا أن تعرب عن تقديرها وأن تؤكد مجددا دعمها للدور المحوري الذي تقوم به الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وميسر الحوار بين الأطراف الزيمبابوية، فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، والاتحاد

زمبابوي فوق كل شيء، والمساهمة بذلك في استعادة السلام والأمن والاستقرار وتوطيدهما ليس فقط في زمبابوي، وإنما أيضا في جميع أنحاء المنطقة. ويسرنا التنويه بأنه بفضل المساعي الحميدة بقيادة رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، تشترك الأطراف المعنية في زمبابوي الآن في حوار ومفاوضات لتحقيق تلك الغاية.

ورغم أن فييت نام تشاطر الآخرين قلقهم تجاه الحالة الراهنة في زمبابوي، فهي ترى أن الحالة السائدة هناك لا تشكل تهديدا للسلام والأمن سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. ولا تشاركنا هذا الرأي فقط البلدان الإقليمية، خاصة جيران زمبابوي، بل تشاركنا فيه أيضا الغالبية العظمى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لذلك ترى فييت نام أن الحالة في زمبابوي في الوقت الحالي لا تدخل في نطاق الاختصاص المنوط بمجلس الأمن. علاوة على ذلك فإن إخضاع زمبابوي للجزاءات في إطار الفصل السابع على الحالة الراهنة يدعو لشديد القلق، لأن التدابير الجزائية المقترحة لن تعجز فقط عن تيسير الجهود المبذولة لإيجاد حل للحالة في زمبابوي، خاصة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بل ستوجد أيضا سابقة خطيرة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وستعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولهذه الأسباب، لا تستطيع فييت نام تأييد مشروع القرار.

والآن أستاذ مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2008/447.

أجري التصويت برفع الأيدي.

وثانيا، لا بد أن يكون في تعاضد مع الجهود الإقليمية لمعالجة هذه المشكلة وأن يضيف إليها.

ومجمل القول أن مجلس الأمن يجب أن يمارس تأثيرا إيجابيا. وينبغي أن يساهم في هيئة الحيز الكافي والأجواء الضرورية المواتية التي تسمح للحوار بأن يجري وأن ينجح. ويقتضي الأمر من أعضائه أن يعملوا بدأب على ضمان أن تؤدي التدابير التي يفكر المجلس في اتخاذها بالفعل إلى تشجيع الحلول. وفي هذه الظروف، تحالج وفدي شكوك فيما إذا كانت التدابير الواردة في مشروع القرار ستعزز الحوار بين الأطراف المعنية.

وفي هذا الصدد، نرى أن تطبيق الجزاءات في هذه المرحلة بالذات لن يشجع جميع الأطراف في الصراع على تعزيز الحوار فيما بينها. كما أن اللجوء إلى الجزاءات سيعرض للخطر جهود الوساطة الجارية من جانب المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة.

لهذه الأسباب الوجيهة سوف يمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار. ووفدنا في ذلك يتطلع أيضا إلى المستقبل، وذلك لضرورة المحافظة على وحدة مجلس الأمن المرجوة في تناول هذه المسألة بالتعاضد مع الجهود الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفييت نام.

وتشارك فييت نام في الشعور بالقلق العميق إزاء القلاقل الحالية والعنف والمآزق السياسي في زمبابوي، التي تحدث أثرا سلبيا على حياة سكانها. ونؤيد جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي تنفيذًا للقرار الذي تم اتخاذه مؤخرا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ، بهدف تمكين الأطراف المعنية في زمبابوي من التوصل إلى حل مقبول من الجميع انطلاقا من وضع مصالح شعب

المؤيدون:

بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، فرنسا، كرواتيا،
كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب
أفريقيا، الصين، فييت نام.

الممتنعون:

إندونيسيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت
كما يلي: ٩ أصوات لصالح مشروع القرار و ٥ أصوات
ضده مع امتناع عضو واحد عن التصويت. ولم يعتمد
مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم
في المجلس.

أعطي الآن الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في
الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): لقد أخبرت نائبة الأمين العام السيدة ميغرو
مجلس الأمن قبل ثلاثة أيام (انظر S/PV.5929) بأن الوضع في
زيمبابوي يشكل تحدياً للعالم، واليوم أحقق مجلس الأمن في أن
يرتقي إلى مستوى هذا التحدي. وقالت السيدة ميغرو إن
هذه هي لحظة الحقيقة بالنسبة للديمقراطية في أفريقيا. لقد
فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته للقيام بما يستطيع
لمنع وقوع مأساة وطنية تتعمق وتنتشر آثارها عبر الجنوب
الأفريقي.

وأود أن أكون واضحاً جداً بالنسبة لمشروع القرار
الذي صوتنا عليه للتو، وهو مشروع قرار قدمه عدد وافر من

البلدان، بما في ذلك بلدان أفريقية. وقد مثلها أسوأ تمثيل
بعض البلدان الأعضاء في المجلس وممثل زيمبابوي للتو. إن
مشروع القرار هذا لا يمثل حكماً جديداً من مجلس الأمن
على الانتخابات الأخيرة في زيمبابوي. فلقد أصدر مجلس
الأمن بالإجماع ذلك الحكم في ٢٣ حزيران/يونيه من خلال
بيانه الرئاسي (S/PRST/2008/23). وكان تقييمنا الجماعي
أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة كان غير ممكن في ظل
الظروف السائدة لحملة العنف ضد المعارضة السياسية
وإنكار حق المعارضة في حملة انتخابية حرة. وللأسف، لقد
ثبت ذلك عندما مضى الرئيس موغابي قدماً في تلك
الانتخابات على كل حال. لقد أوضح المراقبون المحليون
والإقليميون، والعديد من الزعماء الأفارقة أن النتيجة لم تكن
حرة ولا نزيهة ولا يمكن اعتبارها مشروعة. ولقد اتفقنا
كذلك في ٢٣ حزيران/يونيه أنه ينبغي احترام نتائج
الانتخابات التي أجريت في ٢٩ آذار/مارس.

ثانياً، لم يكن مشروع القرار محاولة لتقويض جهود
الوساطة الجارية؛ بل العكس تماماً. وكان مشروع القرار
سيطلب من حكومة زيمبابوي الاشتراك في تلك الجهود،
وكان سيضع ضغوطاً موازية على النظام الحاكم ليوافق
الضغط والتخفيف المروعين اللذين يواصل ممارستهما ضد
المعارضة السياسية. إننا نؤيد جهود الوساطة التي يقوم بها
الرئيس مبيكي، ولكن ينبغي أن نكون واقعيين: لم ينتج عن
هذه الجهود حتى الآن أي شيء. الوحيد الذي استفاد حتى
الآن هو السيد موغابي.

ثالثاً، لم يكن مشروع القرار هذا تدخلاً في الشؤون
الداخلية لبلد أفريقي. لقد قرر مجلس الأمن في أحيان
كثيرة - على سبيل المثال، في سيراليون والسودان
والصومال - أن عدم الاستقرار السياسي والعنف في بلدا
ما يكون لهما عواقب على السلام والاستقرار الأوسع،

تصرف روسيا. فقبل ثلاثة أيام فقط، اعتمد اجتماع زعماء مجموعة الثمانية، الذي يشمل الرئيس الروسي ميديديف بالطبع، بياناً بشأن زيمبابوي أوصى بتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة وأنه، ”سوف يتخذ المزيد من الخطوات، بما فيها اتخاذ إجراءات مالية وغيرها ضد الأفراد المسؤولين عن العنف“.

ومشروع القرار الذي نقضته روسيا والصين من فروهما كان بالتحديد سينفذ هذين القرارين. ونعتبر قرارهما مضراً إلى حد كبير بمصالح شعب زيمبابوي على المدى الطويل. ونرى أنه قد أضر باحتمالات وضع حد مبكر للعنف والقمع في زيمبابوي. إن زيمبابوي لا تواجه أزمة سياسية فحسب. إنها تواجه أيضاً أزمة إنسانية خطيرة تتحمل حكومة زيمبابوي المسؤولية الكاملة عنها. لقد تجاهلت السلطات الزيمبابوية كل نداء لرفع القيود عن الإمدادات الإنسانية. ومرة أخرى، أخفق المجلس اليوم بالتصويب على مشروع القرار هذا في إلزام حكومة موزمبيق بالسماح بإيصال المعونة الإنسانية.

وخلال مرات عديدة في مناقشاتنا لهذه المسألة، قال أعضاء المجلس إنه يجب السماح لشعب زيمبابوي بشق طريقهم إلى الأمام. وبالطبع، يجب عليهم ذلك؛ وهذا ما حاولوا القيام به عندما صوتوا في ٢٩ آذار/مارس. وعلينا أن نحترم نتيجة الانتخابات التي جرت في ذلك اليوم. وإذا أردنا ألا نرى المزيد من العنف والفوضى الاقتصادية والمزيد من اللاجئين وخطراً أكبر على السلم والاستقرار الإقليميين، عندئذ علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نفعل ما نستطيع قهينة الظروف لعملية سياسية حقيقية لديها بعض الفرصة للنجاح. وفي الوقت الحالي، لا توجد هذه العملية.

وبنقض مشروع القرار هذا، علينا الآن أن نبحث عن طريقة جديدة للمضي قدماً. وسوف نناقش هذا مع

مما يستلزم من المجلس اتخاذ إجراءات. وينسحب هذا على زيمبابوي اليوم. لقد أدرك الاتحاد الأفريقي بالفعل، في القرار الذي اتخذته في ١ تموز/يوليه، خطر أن ينتشر الصراع في زيمبابوي في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

وعلينا أن نفطر في الفرص التي أهدرناها اليوم.

لقد أضعنا فرصة فرض التزام قانوني على حكومة السيد موزمبيق بإلغاء أعمال العنف والتخويف التي تشهده صورة زيمبابوي وجعلت ممارسة السياسات العادية مستحيلة وتزعزع استقرار المنطقة. وتشكل الملايين من اللاجئين - ربع شعب زيمبابوي - مثلاً صارخاً على ذلك.

لقد قاتنا الفرصة لتعزيز جهود الوساطة، وإعطائها الوزن الكامل للمجتمع الدولي بإضافة مبعوث الأمم المتحدة. ونتطلع إلى الأمين العام أن يعين هذا المبعوث على أية حال، استناداً إلى سلطته.

لقد فوتنا فرصة دعم جهود الوساطة التي تبذلها جنوب أفريقيا بأكثر من الكلمات. ولهذا السبب، تضمن مشروع القرار جزاءات مستهدفة اختيرت بعناية تستهدف أولئك الذين تسببوا في الأزمة الحالية، ورسالة واضحة مفادها أنه سيتم رفع تلك الجزاءات عندما يتم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

وفي الختام، لقد خسرتنا فرصة لفرض حظر على الأسلحة. فآخر شئ تحتاج إليه زيمبابوي هو المزيد من الأسلحة. ونأمل أن تواصل الحكومات والمجتمع المدني في الجنوب الأفريقي ضمان ألا تمر الأسلحة منها إلى حكومة موزمبيق.

لقد أخفق مشروع القرار هذا لأن الاتحاد الروسي والصين قد استخدمتا حق النقض. وبصراحة، لا يمكن تبرير

تطبيق تدابير إنفاذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أمر لا مبرر له وفيه مغالاة. فضلا عن ذلك، فإن مشروع القرار لا يمثل شيئا سوى محاولة من المجلس للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يتنافى مع الميثاق.

ويتجاهل مشروع القرار حقائق هامة. فالعملية التفاوضية قد بدأت في زمبابوي، وتم الشروع في حوار بين ممثلي الحكومة والمعارضة، وهذا الحوار جار على قدم وساق. وفي هذا الصدد، يجري النظر في طائفة واسعة من المشاكل في إطار عملية التسوية الداخلية في زمبابوي، بما في ذلك تشكيل حكومة اتحاد وطني. وفي ذلك السياق، نشير إلى جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، والرئيس سانتوس، رئيس أنغولا، والتي تفتح مجالا لفرص واقعية بغية التغلب على الصراع الداخلي في زمبابوي.

ولم ينظر مقدمو مشروع القرار في آراء دول المنطقة التي ترفض فلسفة الجزاءات الواردة في المشروع، وتدعو إلى مواصلة البحث عن حل سياسي. ويتجاهل مشروع القرار عمليا قرار الاتحاد الأفريقي المتخذ بتوافق الآراء، الذي يناشد الدول تجنب أية أعمال من شأنها أن تترك آثارا سلبية على تقدم الحوار بين الأطراف في زمبابوي. ويمكن لاعتماد مشروع القرار أن يؤدي إلى تغيير في الوضع الإقليمي وتعميق المشاكل الحالية. وهذا ما دعا بلدان المنطقة المشتركة في البحث عن حل داخلي للصراع في زمبابوي إلى تحذير مقدمي المشروع من مغبة اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

وعلى أساس جميع هذه العوامل، صوّت الاتحاد الروسي ضد مشروع القرار.

ومن خلال تجاهل أصوات من يساورهم الشك ومن لا يتفقون معهم في الرأي، أضع مقدمو مشروع القرار، للأسف، فرصة حقيقية لتنسيق استجابة المجلس للأحداث في زمبابوي، التي كان من شأنها أن تدعم بالفعل نجاح الحوار

شركائنا في أوروبا ومع أصدقائنا في الاتحاد الأفريقي وفي جميع أنحاء العالم. إن شعب زمبابوي بحاجة إلى منحه الأمل في أنه قد اقتربت نهاية معاناته. لقد أخفق مجلس الأمن اليوم في منحه ذلك الأمل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أود أولا أن أرد على البيان غير المسؤول وغير الدقيق الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة، الذي أخذ على عاتقه تفسير موقف روسيا فيما يتعلق بقرار مجموعة الثمانية. وأود أن أذكر بشئ ينبغي أن يعرفه كل من يقرأ ذلك القرار: فليس صدفة، أن لا يشير إلى إجراءات مجلس الأمن. لقد اعتمد الاتحاد الروسي في تصرفه بخصوص مشروع قرار اليوم بالتحديد على الموقف الذي صاغته مجموع الثمانية، والذي ينبغي لكل عضو في هذه المجموعة أن يكون مدركا له تماما.

وأود الآن أن أشرح المنطق وراء تصويتنا على نص المشروع الذي كان معروضا علينا اليوم. إن نتيجة التصويت على مشروع القرار، بشأن فرض جزاءات على زمبابوي، كانت متوقعة إلى حد كبير وذلك بسبب عدد من الملابسات. ففي موقف عدد من أعضاء المجلس، شاهدنا مؤخرا محاولة متزايدة للوضوح للذهاب بالمجلس إلى أبعد من سلطاته التي نص عليها الميثاق وأبعد من صون السلم والأمن الدوليين. إننا نؤمن بأن هذه الممارسات غير مشروعة وخطيرة وتؤدي إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة برمتها. والاتحاد الروسي عاقد العزم الاستمرار في التصدي لهذه التوجهات، كي تلتزم جميع الدول بدون استثناء التزاما صارما بميثاق المنظمة.

ونحن مقتنعون تماما بأنه لا يمكن حل مشاكل زمبابوي بالارتقاء بها بطريقة مصطنعة إلى مستوى التهديد للسلم والأمن الدوليين. إن لجوء المجلس في هذه الحالة إلى

الشعب في زيمبابوي على النحو الذي جرى التعبير عنه في انتخابات ٢٩ آذار/مارس، التي فاز فيها السيد تسافانغيراي وحزبه.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لهما دور هام في هذا الشأن، ولكن لكي يبدأ حوار سياسي حقيقي من شأنه إنهاء الأزمة، فإن ممارسة الضغط ضرورية أيضا لحماية الشعب ولإخضاع من يعرقلون العملية السياسية للمساءلة. وهذا ما دعا فرنسا والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي إلى تأييد ضرورة فرض نظام جزاءات قابل للإلغاء يستهدف من ارتكبوا أعمال العنف وينص على فرض حظر على الأسلحة. ولذلك، اشتركت فرنسا في تقديم مشروع القرار الذي عرضته الولايات المتحدة لهذه الغاية.

وتشير فرنسا إلى أن الاتحاد الأوروبي ينظر حاليا في تعزيز تدابير الجزاءات القائمة. وفضلا عن ذلك، أشار البيان الصادر عن مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات مجموعة الثماني بشكل واضح إلى إمكانية اعتماد مراحل وإجراءات إضافية، بما فيها التدابير المالية.

إننا نلاحظ أن مشروع القرار حصل على تسعة أصوات مؤيدة من أعضاء المجلس. ونلاحظ أنه لم يُعتمد، وأن كل عضو تحمل مسؤولياته. والمهم الآن هو ضمان انتصار الحرية والديمقراطية في زيمبابوي، لأن شعب ذلك البلد يستحقهما بعد تلك السنوات الكثيرة من البؤس والمعاناة.

السيد ويسلدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): صوّتت كوستاريكا لصالح مشروع القرار لأننا نشعر أن الوضع السائد في زيمبابوي منذ آذار/مارس، فيما يتعلق أساسا بإرادة الشعب، يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويلزم المجلس بالاستجابة والتصرف وفقا لذلك.

السياسي في بلد صديق لروسيا، وتؤدي بذلك إلى الخروج من الأزمة الحادة الراهنة.

ولكن حقيقة أن مشروع القرار لم يُعتمد لا تعني أن الحالة الخطيرة في زيمبابوي هي خارج نطاق صلاحية الاهتمام الدولي. ويدعو الاتحاد الروسي السلطات والمعارضة في ذلك البلد إلى مواصلة الحوار البناء من أجل التوصل إلى صيغة حل سياسي في أقرب وقت ممكن. وعلى هراري أن تدرك بأنه لا يوجد بديل لذلك.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في ٢٣ حزيران/يونيه، قرر مجلس الأمن في هذه القاعة بأن تهتة الظروف لإجراء انتخابات نزيهة وحرّة في زيمبابوي في ٢٧ حزيران/يونيه لم تتحقق، وأدان حملة العنف التي شنتها حكومة ذلك البلد. وأخفقت تلك الحكومة في الاستماع إلى نداءات المجتمع الدولي. وأكد المراقبون الدوليون الذين نشرتهم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبرلمان البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي أن الاقتراع لم يكن عادلا أو نزيها. وما رأيناه بالفعل كان ملهة انتخاية وإنكارا للديمقراطية.

إن العنف السياسي مستمر في زيمبابوي. واليوم، أشار مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عددا متزايدا من اللاجئين يضطرون إلى الفرار من بلدهم حاملين آثار الضرب، وحتى التعذيب.

ويتعين علينا أن نتصرف من أجل إنهاء هذه الحالة التي تهدد بزعة الاستقرار في كل الجنوب الأفريقي، كما أشار الأمين العام. وفرنسا تدعم بالكامل جهود الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وخاصة السيد جين بينغ والرئيس مبيكي، لمساعدة زيمبابوي على إيجاد حل عادل ودائم للأزمة. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي أن أي صيغة ستكون مقبولة إذا احترمت إرادة كل أبناء

ولكن، كما أكدنا في مناسبات مختلفة، ينبغي لهذا المجلس أن يراعي الانضباط في ما يتعلق بفرض الجزاءات، ولذا ينبغي أن ينظر في تطبيق إجراءات منصفة ومعايير واضحة لدى تنفيذها. وهذا ما سيساعد على تنفيذها بشكل أفضل وستكون نتائجه أكثر فعالية. وعليه، فقد سعدنا لبعض التعديلات التي أجراها مقدمو المشروع بناء على طلب بلدي، لا سيما في الفقرة ٧، وبخاصة ما يتعلق بتحديد موعد النفاذ.

ولكن بالرغم من أن بلدنا يفهم أسباب تحديد موعد البداية في أيار/مايو ٢٠٠٥، فإننا نود لو أن الجزاءات اقتصر على الأحداث المعينة التي بدأت منذ آذار/مارس هذه السنة. ونحن نقول ذلك بصفة أساسية لسببين:

أولاً، نقول هذا لأن من شأنه زيادة إيضاح الأطر والمعايير المحددة لتوقيع الجزاءات. ولكن، ثانياً، وبصورة أكثر أهمية، نقول هذا لأن هذا النهج كان من شأنه زيادة توضيح أقوى الدوافع لإجراءات هذا المجلس بقدر كبير جداً، وهو في رأينا عدم التعبير عن إرادة الشعب في الانتخابات.

وهناك نقطة أخرى تريد كوستاريكا توضيحها، وهي أن أهمية الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار المقترح، التي يقول فيها المجلس بوضوح إنه سيعتبر أن التدابير قد فرضت "إذا... ما تم الاتفاق على تسوية سياسية شاملة، تحترم إرادة شعب زمبابوي ونتائج انتخابات ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨". إن هذه الكلمات مهمة لأنها في رأينا توضح أن هذه الجزاءات إجراءات قسرية وليست عقابية. ونأمل أن يستجيب الأفراد الواردة أسماؤهم في مرفق هذا القرار لرغبة هذا المجلس، والمجتمع الدولي وشعبهم هم أنفسهم في أقرب وقت ممكن ويدخلوا في مفاوضات جوهرية جدية وشاملة، بغية التوصل إلى اتفاق يحترم الإرادة الشعبية، حتى مع العلم بأن القرار لم يعتمد.

وخلال الأشهر الماضية، شددت كوستاريكا على أهمية دور المنظمات الإقليمية وعلى أملها بإمكانية حل الأزمة في زمبابوي بطريقة مرضية من خلال تلك القنوات. إن الحالة الإنسانية المقلقة، وتصاعد مستوى العنف والترهيب - الآخذة بالتصاعد بدلا من التراجع - والعواقب الخطيرة على المنطقة، وعدم رغبة حكومة روبرت موغابي في احترام آراء هذا المجلس والمجتمع الدولي وشعبها ذاته، أمور دفعتنا إلى تأييد مشروع القرار.

ونحن نرى أن الانتخابات الحرة والتزيهة تمثل أمرا أساسيا لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويقع على عاتق الدول واجب تأمين الوسائل التي تسهل المشاركة الكاملة والفعالة في عملياتها الانتخابية. ولكن على الرغم من نداءات المجتمع الدولي وهذا المجلس، قررت حكومة السيد موغابي أن تمضي في إجراء انتخابات ٢٧ حزيران/يونيه، التي أخفقت في تلبية الحد الأدنى من متطلبات اعتبارها حرة ونزيهة. وهذه هي وجهة نظر هيئات إقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي كانت حاضرة بوصفها مراقبة لما أسمته انتخابات ٢٧ حزيران/يونيه. وقد استنتجت أنه نظرا للأوضاع والظروف التي جرت الانتخابات في ظلها، فإن النتائج الرسمية لم تعبر عن إرادة شعب زمبابوي. وهذا ما دعا العديد من الحكومات في كل أنحاء العالم، بما فيها حكومات البلدان المحاورة لزمبابوي، إلى عدم الاعتراف بسلامة الانتخابات أو بشرعية حكومة السيد موغابي.

وتعتقد كوستاريكا أن المطلب الذي نقله مجلس الأمن، من خلال مشروع القرار الذي لم يُعتمد، بأن تفي حكومة زمبابوي بالتزاماتها تجاه سكان البلد يجب أن يتم دعمه بإجراءات ملموسة. ولذا صوتنا تأييدا لفرض الجزاءات، كما هو مقترح في مشروع القرار.

بحالة الصومال. وفي هذا الصدد، ربما تكون أوضح الحالات التي نظر فيها المجلس في انعدام الديمقراطية أو انهيارها باعتباره عنصرا مبررا لإجراءاته، حتى بموجب الفصل السابع من الميثاق، هي حالي هايي وسيراليون، في قراراته ٨٤١ (١٩٩٣) و ٩٤٠ (١٩٩٤) و ١١٣٢ (١٩٩٧)، من جملة قرارات أخرى.

والآن، بالنظر إلى الخصائص المعينة لهذه الحالة إزاء الحالات الأخرى التي ذكرتها، تعتقد كوستاريكا أن مجلس الأمن سيكون بمشروع القرار هذا قد اضطلع بشيء جديد ومن بعض النواحي يكون منشئا لسابقة جديدة. وترى كوستاريكا فيه مقصد تعزيز الديمقراطية.

أخيرا، إننا نأسف لأن مشروع القرار هذا لم يمر التصويت عليه، ولكننا نرحب بحقيقة أن لدينا تعليلا مقبولا من الذين استخدموا حق النقض - الأمر الذي أصررنا عليه. وإننا قطعنا نأمل أن تعود الديمقراطية سريعا جدا إلى زمبابوي وأن يكون هناك تحسن في حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية العامة لمواطني ذلك البلد.

السيد يوريكا (كرواتييا) (تكلم بالانكليزية): إن كرواتيا من مقدمي مشروع القرار الذي صوتت أغلبية الأعضاء مؤيدة إياه بوضوح قبل بضع دقائق. ونحن نشعر بعميق الأسف لأن المجلس، بسبب ممارسة حق النقض، قد عجز عن أداء ولايته بعدم قدرته على اعتماد مشروع القرار المتعلق بالجزاءات اليوم.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن الإجراء الذي كان المجلس يريد اتخاذه إجراء حسن التوقيت وكان منتظرا منذ وقت طويل، ليس لأن الحالة في زمبابوي حالة واضحة تماما لتطبيق مفهوم منع الصراع فحسب، ولكن لأن الأزمة العميقة وتزايد سوء الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية

ولا شك في أن الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي تحدث في زمبابوي خطيرة وأن المسؤولين عنها يجب أن يحاكموا لتحديد مسؤولياتهم. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا خاصا بإيراد صيغة في مشروع القرار فيما يتعلق بضرورة تحديد المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان. إن الطابع المتميز للحالة الزمبابوية، ولنكن واضحين جدا، هو أنه كان هناك عدم احترام تام لرغبات شعب بأكمله معبرا عنها في انتخابات حرة ونزيهة.

إن الأمم قد اعترفت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالمبدأ القائل:

”إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت“ (المادة ٢١ (٣)).

وقد تطور هذا المبدأ في عدد كبير من قرارات أكثر هيئات هذه المنظمة ديمقراطية، أي الجمعية العامة. وتشمل تلك القرارات القرار ١٥٠/٤٥ (١٩٩١) والقرار المتخذ مؤخرا جدا ١٥٠/٦٢، الذي اعتمد بأغلبية ساحقة تمثلت في ١٨٢ صوتا مؤيدا، بما في ذلك جميع أعضاء هذا المجلس، بدون أي أصوات معارضة، مع امتناع عضوين فقط عن التصويت.

وإضافة إلى ذلك، إن هذا المجلس قد اعترف، في مرحلة مبكرة جدا من نظره في حالة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وعلى وجه التحديد في حالة روديسيا، أي زمبابوي الفصل العنصري، بأهمية تنظيم الدول وفقا لقاعدة استشارة الأغليات واحترام حقوق الأقليات، لتحقيق السلم والأمن الدوليين. ومنذ عام ١٩٩٣ ظلت إشارات المجلس الإيجابية إلى الحكم الديمقراطي تتكرر كثيرا فيما يتعلق

والإنسانية في زمبابوي تمثل تهديدا للسلام والأمن الإقليمي، وبالتالي السلام والأمن العالمي.

هذا، وأود فقط أنؤكد أن التدابير المتوخاه في مشروع القرار لم تستهدف مطلقا الشعب الزمبابوي بل على النقيض من ذلك، إنما كانت تستهدف الذين يمنعونهم من التعبير عن إرادته الحرة ويستخدمون العنف والخوف والترهيب ضد شعبهم لتحقيق مآرب انتخابية بالقوة.

وإضافة إلى ذلك، كان مقصودا من الإجراءات التي نص عليها مشروع القرار أن تكون حافزا على الحوار والمصالحة الوطنية. وكانت ستكون أداة فعالة في ممارسة الضغط الذي كانت تمس الحاجة إليه منذ وقت طويل على السيد موغابي والطغمة الحاكمة ببعث رسالة قوية إليهم بأن المجتمع الدولي لا يمكن له أن يتسامح مع العنف والمعايير المزدوجة وتشويه الديمقراطية على حساب شعب زمبابوي.

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن الجزاءات كانت ستسهم في الاستقرار العام للحالة في البلد والمنطقة وكانت ستقود في النهاية إلى طريق الديمقراطية الحقيقية والازدهار. أخيراً نعرب مرة أخرى عن أسفنا لنتيجة التصويت اليوم وعجز المجلس عن اعتماد القرار.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يجد صعوبات لا يمكن تجاوزها في مشروع القرار ولذلك صوت معارضا له.

منذ أن سببت انتخابات آذار/مارس نزاعا، ظلت الصين تتابع على نحو وثيق تطور الحالة في ذلك البلد. ونحن ندعو جميع الأطراف في زمبابوي إلى الاهتمام المخلص بالمصالح العامة للأمم، والتزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، وتسوية نزاعاتها وفق القانون وعن طريق الحوار والتشاور. وندعم المساعي الحميدة النشطة التي يقوم بها المجتمع الدولي،

بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وقد أجرى مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد مؤخرا مناقشات حول مسألة زمبابوي واعتمد قرارا يدعو الأطراف في البلد إلى الدخول في حوار والسعي إلى إقامة حكومة للوحدة الوطنية ودعم المساعي الحميدة الجارية بشأن مسألة زمبابوي. ودعا الأطراف أيضا إلى ممارسة ضبط النفس وعدم القيام بأي عمل يمكن أن يكون له أثر سلبي على الحالة. وترى الصين أن قرار الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة زمبابوي يمثل موقفاً مهماً يعكس توافق البلدان الأفريقية بشأن الوضع الحالي. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي ذلك القرار اهتماماً كبيراً واحتراماً كاملاً.

وخلال المحادثات التي جرت في قمة مجموعة الـ ٨ التي عقدت في هو كايدو، اليابان، مؤخرا، أعلن عدد من الزعماء الأفارقة صراحة مرة أخرى معارضتهم فرض جزاءات على زمبابوي في المرحلة الحالية. وفي الأيام الأخيرة، وخلال مشاورات مجلس الأمن بشأن الحالة في زمبابوي، كررت عدة بلدان، من بينها الصين، دعوتها للمجلس إلى أن يراعي موقف البلدان الأفريقية حيال تلك المسألة، وإعطاء الوقت الكافي للمساعي الحميدة وجهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وللأسف، فإن النداءات المخلصة والمقترحات المعقولة لتلك البلدان لم تجد آذانا صاغية. والصين تأسف بالغ الأسف لذلك.

وما فتئت الصين ترى أن التفاوض والحوار هو أفضل نهج لحل المشاكل على الصعيد الدولي. واستخدام الجزاءات أو التهديد باستخدامها لن يؤدي إلى حل المشاكل. والأهم من ذلك، إن تطور الحالة في زمبابوي حتى الآن لم يخرج عن نطاق الشؤون الداخلية، ولا يشكل تهديداً

لمفاوضات بدون ضغط. ولذلك، فإن إجراءات المجلس عموماً، ومشروع القرار هذا بشكل خاص، كان من شأنه أن يدعم جهود الوساطة في المنطقة. ونأمل أن يدرك شعب زيمبابوي في هراري أننا سمعنا ندائاته بوضوح واضطلعنا بمسؤولياتنا عن كفالة الاحترام لتطلعاته المشروعة إلى الديمقراطية.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): ندرك كلنا الحالة الاقتصادية المؤسفة التي يكابدها شعب زيمبابوي، فضلاً عن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في البلد والتي ترتكبها الحكومة أساساً. ولم تتر هذه المسألة الكثير من النقاش أثناء مناقشة مشروع القرار الذي عرض على المجلس للتو. وفي جملة أمور، فإن تباين المواقف قد انصب على ما إذا كان الميثاق يحول المجلس اعتماد مشروع القرار المعروض عليه، لأن بعض الأعضاء يرون أن الحالة في زيمبابوي شأن داخلي صرف لا يشكل خطراً على السلم سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد الإقليمي.

وبنما ترى أنه رغم أن الميثاق يحول مجلس الأمن مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين، فإنه كان يشير أساساً إلى الصراعات بين الدول. وفي عالم اليوم المتجه إلى العولمة والتكافل، تطور مفهوم التهديدات التي يتعرض لها السلام الدولي ليشمل حالات يكون فيها انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان مثل تلك التي يعانيها شعب زيمبابوي اليوم. وفي هذا الصدد، سوف أقتصر على الإشارة إلى تقرير الأمين العام الذي يشير إلى أن خطورة الموقف وآثاره المحتملة يمكن أن تكون لها عواقب واسعة النطاق بالنسبة للسلام والأمن الإقليميين.

ولتلك الأسباب، صوتت بنما لصالح مشروع

القرار.

للسلام والأمن في العالم. والحالة في زيمبابوي معقدة ودقيقة للغاية في الوقت الراهن. وعملية التفاوض بدأت بالفعل. ومجلس الأمن إن اعتمد قراراً بفرض جزاءات على زيمبابوي الآن، سيؤثر ذلك على عملية التفاوض بدون شك، ويزيد من تدهور الحالة.

وفي الوقت الحالي، فإن الحالة في زيمبابوي في بؤرة اهتمام المجتمع الدولي. وصون السلم والاستقرار في زيمبابوي ليس في صالح شعب زيمبابوي فحسب، بل هو في صالح بلدان المنطقة كذلك. والصين يحدوها وطيد الأمل أن تحافظ الأطراف المختلفة في زيمبابوي على الهدوء وأن تمارس ضبط النفس وتمتنع عن كل أعمال العنف وتتجنب القيام بأي تصرف من شأنه أن يزيد من تدهور الحالة أو تردي الأوضاع في البلد، كيما يتم تهيئة ظروف مؤاتية والتمكين لاستمرار العملية التفاوضية. والصين تدعو جميع الأطراف في زيمبابوي إلى التعاون مع جهود المساعي الحميدة للبلدان والمنظمات في المنطقة لإيجاد سبيل لتحقيق مصالح سياسية في أقرب وقت ممكن، بغية تسوية مسألة زيمبابوي سلمياً من خلال المشاورات والحوار.

السيد بل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إننا نأسف عميق الأسف لعدم اعتماد مشروع القرار هذا اليوم. ولئن كان التصويت قد عكس مواقفنا المتباينة بشأن الوسائل الواجب اتباعها، إلا أننا متفقون بقوة بشأن خطورة الحالة في زيمبابوي والأهداف التي يتعين السعي إلى تحقيقها. وكل أعضاء المجلس مقتنعون بأن ثمة حاجة إلى انتقال سياسي في زيمبابوي. وكانت بلجيكا من مقدمي مشروع القرار وصوتت لصالحه. وقد فعلنا ذلك لأننا نعتبره حافزاً أساسياً للتوصل إلى تسوية تفاوضية في زيمبابوي.

ونرحب بجهود الجماعة الإغاثية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي. مع ذلك، نرى أنه لن يكون هناك

...”

...” ونوصي بتعيين مبعوث خاص للأمم العام للأمم المتحدة لرفع تقرير عن الحالة السياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية، ولتعضيد الجهود الإقليمية الرامية إلى الدفع قدماً بالوساطة بين الأحزاب السياسية. وستتخذ خطوات أخرى، بما فيها اعتماد تدابير مالية وغيرها ضد الأفراد الذين يتحملون المسؤولية عن العنف“.

إن الأداء الروسي هنا اليوم يثير شكوكاً حول مصداقية الاتحاد الروسي كشريك في مجموعة الدول الثماني.

ولا يساورن أحداً الشك في أن ما يحدث في زمبابوي الآن يخل بالسلام والأمن في المنطقة. وإن نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، مغيرو، وصفت الحالة في زمبابوي بأنها ”التحدي المنفرد الأعظم للاستقرار الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي“. كما أن الاتحاد الأفريقي اتخذ قراراً أعرب فيه عن قلقه حول ”الحاجة الملحة إلى منع مزيد من التدهور في الحالة، و[إلى اتخاذ إجراء] لتجنب انتشار الصراع، وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على البلد وعلى المنطقة دون الإقليمية“.

ثلاث دول أفريقية - بوركينافاسو وسيراليون وليبيريا - انضمت إلى مقدمي مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم. وإن ليبيريا وسيراليون، اللتين ظهرت حكومتاهما الديمقراطية إلى الوجود بعد سنوات من الصراع، بمساعدة من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار كدليل على القلق الذي شعرنا به تجاه الحالة في زمبابوي على المنطقة. وإننا نحيي تلك الدول على شجاعتها وعلى دفاعها عن شعب زمبابوي.

السيد منتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): تماشياً

مع موقف الاتحاد الأوروبي، نرى أن شعب زمبابوي يستحق أن يتمتع بحق التعبير عن إرادته المشروعة وأن تعود الظروف المؤاتية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في هذا البلد على جناح السرعة.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): الولايات المتحدة تشعر بخيبة الأمل لأن الاتحاد الروسي والصين قد حالا دون اعتماد مجلس الأمن اليوم مشروع قرار قوي للهجة يدين نظام الحكم العنيف لروبرت موغابي ويفرض عليه جزاءات. لقد وقفت الصين وروسيا مع موغابي ضد شعب زمبابوي.

لقد وقف أكثر من أغلبية أعضاء مجلس الأمن مع شعب زمبابوي مطالبين موغابي بإنهاء العنف فوراً وبدء مفاوضات جادة مع المعارضة. ولكان من شأن مشروع القرار أن يدعم الجهود الشجاعة لشعب زمبابوي من أجل تغيير حياتهم بطريقة سلمية من خلال الانتخابات. ومن سوء الحظ أن الاتحاد الروسي والصين منعا اعتماده لأسباب نرى أن الحقائق في الميدان لا تدعمها.

تغير الموقف الروسي ١٨٠ درجة مدهش بصورة خاصة ومثير للجزع. فقبل أيام معدودة اتخذ الاتحاد الروسي موقفاً مسانداً لبيان مجموعة الدول الثماني الذي نص على ما يلي:

”ونعرب عن شديد قلقنا حول الحالة في زمبابوي. ونشجب حقيقة أن السلطات الزمبابوية مضت قدماً في الانتخابات الرئاسية رغم غياب الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة عادلة، بسبب العنف المنهجي والتدمير والترهيب الذي نشرته تلك السلطات.“

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد **أنطونيو** (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن تقدير وفدي لكم شخصياً ولجميع أعضاء المجلس على الموافقة على السماح لنا بالإدلاء بكلمة حول مسألة بالغة الأهمية لأفريقيا. إن أنغولا تتكلم بصفتها رئيسة الهيئة المعنية بشؤون السياسة والدفاع والتعاون الأمني التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

يعرف أعضاء المجلس كافة أن تلك الهيئة وميسر الحوار بين الأطراف الزمبابوية، فخامة السيد ثابو امبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، لا يدخرون أي جهد لتنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي الذي اعتمد مؤخراً في شرم الشيخ، والذي يشجع الأطراف على استهلال حوار للنهوض بالسلام والاستقرار والديمقراطية والمصالحة فيما بينها. ومن حسن الحظ الشديد أن هذا الحوار يوشك على البدء مع الوسطاء من جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، قام وفد برئاسة معالي السيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير خارجية أنغولا، بزيارة زمبابوي هذا الأسبوع، مثلما فعل السيد ثابو امبيكي قبله.

ويجري تعاون متواصل بين لواندا وبريتوريا في هذه الجهود. وكما ذكر ممثل الاتحاد الروسي، لا يدخر الرئيسان جوسي إدواردو دوس سانتوس وثابو امبيكي أي جهد لتعزيد المساعي المبذولة للتوصل إلى حل وجيه ناجح. ونظراً لكل الجهود التي أشرت إليها، فإن اعتماد مشروع قرار يتضمن جزاءات ضد واحد من الأطراف كان من شأنه، في الظروف الحالية، تعقيد الأمور أكثر في الميدان وزيادة تفاقم التوترات إلى درجة الإضرار بالحوار الجاري.

يضاف إلى ذلك أنه لا تجري حالياً مفاوضات مضمونية جادة بين نظام موغابي والمعارضة، بعكس ما أفاد به ممثل جنوب أفريقيا. إن نظام موغابي والممثلين عن حركة التغيير الديمقراطي عقدوا اجتماعاً تمهيدياً في جنوب أفريقيا قبل أيام طرحت فيه الحركة شروطها للدخول في مفاوضات مضمونية، لكن هذه لم تبدأ بعد.

أخيراً، كان من شأن مشروع القرار هذا أن يساعد جهود الوساطة الإقليمية والدولية، لا أن يعرقلها. ومشروع القرار هذا كان سيوفر بيئة تمكينية للوسطاء الإقليميين والدوليين بإعطاء السيد موغابي حافزاً للتفاوض بجدية. والطريقة الأكيدة أمام السيد موغابي لتجنب مشروع قرار يتضمن جزاءات كانت تتمثل في التصرف وإنهاء العنف على الفور والبدء في مفاوضات جادة مع المعارضة. وكان لديه أسبوع كامل للتصرف منذ أن طرحنا مشروع القرار هذا. ومن سوء الحظ أن العنف، أثناء تلك الفترة، استمر، مثلما استمرت مهارات السيد موغابي الخطائية الخصامية. وعلى سبيل المثال، فإن جورج شرمبا، الناطق الرسمي باسم موغابي، في معرض كلامه عن الذين يوجهون الانتباه إلى العيوب الكامنة في عملية ما بعد انتخابات ٢٩ آذار/مارس، قال: "وليخسأ الخاسئون. بل، فليخسأوا ألف مرة". هذا رد أرعن يبرهن على ازدراء النظام لشعب زمبابوي وكذلك للمجتمع الدولي.

ورغم أن مشروع القرار هذا لم يُعتمد، فإننا سنواصل العمل مع جميع الوفود في مجلس الأمن لرصد الحالة في زمبابوي عن كثب ولحث الأمين العام على تعيين ممثل خاص لدعم عملية التفاوض بين الأحزاب السياسية في زمبابوي ورفع تقرير إلى المجلس عن الحالة السياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية في زمبابوي.

الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لمناقشة الأزمة السياسية في زيمبابوي. وقد أعرب المجلس عن قلقه إزاء الآثار المحتملة للأزمة في زيمبابوي على السلم والأمن الإقليميين باعتماد بيانه الرئاسي في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/23). وقد تعمقت الأزمة منذ ذلك الحين، بانتخابات الرئاسة في زيمبابوي التي شابتها المخالفات في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وذلك بشهادة مراقبي الانتخابات من المؤسسات الأفريقية. والاتحاد الأفريقي عبر عن بالغ قلقه وانشغاله إزاء الأزمة في زيمبابوي، باعتماده في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بالإجماع قراراً يدين العنف السياسي الدوافع في زيمبابوي. ويشجع القرار على إجراء حوار بين جميع الأطراف، ويدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. وكان هذا القرار استهلالاً لمبادرة جديدة وقوية لمعالجة الحالة السياسية والأمنية الصعبة في زيمبابوي. وهو بذلك يستحق أن ينظر فيه مجلس الأمن بجدية لكي يتمكن من العمل بالتوافق مع الاتحاد الأفريقي وأن يهيئ في زيمبابوي والمنطقة مناخاً مؤاتياً لتسوية تفاوضية.

والأهمية السياسية لقرار الاتحاد الأفريقي بالنسبة لآفاق دفع العملية السياسية في زيمبابوي قدماً تكمن في خمسة مجالات قد يود المجلس أن ينظر فيها كوسيلة لدعم مبادرة السلام التي طرحتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي تستهدف معالجة الحالة في زيمبابوي.

أولاً، إن قرار الاتحاد الأفريقي يحظى بالدعم السياسي الكامل لسائر أعضاء الاتحاد الأفريقي، الذي سيُقي المسألة قيد نظره بالكامل الآن.

ثانياً، إن القرار ينقل عملية السلام من طور التيسير الذي قام به الرئيس مبيكي قبل الانتخابات إلى جهود وساطة بعد الانتخابات.

إن الجهود المبذولة في المنطقة تتمشى مع روح ميثاق الأمم المتحدة. وإن مجلس الأمن، تسليماً منه بأهمية تلك المساعي، كرس عدداً من الاجتماعات العلنية لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، واعتمد بيانات رئاسية وقرارات حول ذلك الموضوع ما كان القصد منها أن تظل حبراً على ورق. وإن حصيلة اجتماع نيويورك في هذا العام بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.5868) تتصل بالموضوع هنا. فالفقرة ٩ من القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، على سبيل المثال، تنص بوضوح على الحاجة إلى التنسيق بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن بشأن السلام والأمن.

لقد برهن مجلس الأمن في عدد من الحالات على أنه يستمع حقاً إلى أصوات المنطقة. لذا، سيكون منطقياً، عند الاقتضاء، أن يحجم المجلس عن خلق استثناءات وإعطاء الانطباع بأنه لا يستمع إلى أصوات المنطقة إلا عندما تكون الرسالة مناسبة لأعضاء معينين من أعضاء المجلس.

منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية، بعد أن عانت من تجارب ٤٠ سنة من الصراع، قادرة على تقدير القيمة الحقيقية للسلام والاستقرار في المنطقة. ولذلك فإنها تعمل في سبيل ذلك الهدف - بما في ذلك عن طريق التكامل الاقتصادي، وهو ما ظلت الجماعة الإنمائية تبهن عليه.

من الواضح أننا جميعاً نشعر بالقلق حول الحالة في زيمبابوي. ولكن توجد اختلافات في النهج من حيث أساليب إيجاد حل مستدام. ونحن، بدورنا، نؤمن بأننا يجب أن نعطي الحوار فرصة النجاح: إننا ندرك مزايا هذا الحوار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد مهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه

وأفريقيا تدرك تماماً تعقد الحالة في زمبابوي، وكما شهدنا جميعاً، ففي مؤتمر القمة المعقود في شرم الشيخ مؤخراً، اضطلع الزعماء الأفارقة بكامل مسؤوليتهم عن معالجة المسألة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي في شتى أنحاء القارة. والاتحاد الأفريقي ما فتئ يتابع الحالة في زمبابوي عن كثب ويعمل على حلها، جنباً إلى جنب مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي هذا الصدد، فإن عدداً من الهيئات الرئيسية في الاتحاد الأفريقي، مثل برلمان عموم أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوصفها المنظمة دون الإقليمية المعنية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، كلها تتابع عن كثب وتبذل جهوداً متعددة للإعداد للانتخابات في زمبابوي ومراقبتها. والجهود التي بذلت حتى الآن تضمنت نشر زهاء ١٠٠٠ مراقب للانتخابات من هيئات مختلفة من القارة وبمشاركة فعالة من زعماء مثل ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، وكنّاح، رئيس سيراليون السابق، الذي يترأس فريق الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات، وجان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن كلاً من المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي وجمعية رؤساء الدول أو الحكومات التي تضم في عضويتها ٥٣ بلداً، قد أوليا اهتماماً كبيراً للمسألة أثناء قمة شرم الشيخ. وصدر قرار بهذا الشأن، أعربت فيه الجمعية عن قلقها العميق إزاء الموقف السائد في زمبابوي. ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على استعراض انتباه المجلس إلى ذلك القرار، الذي أشار إليه العديد من المتكلمين اليوم.

وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى تفادي تفاقم الحالة، وبغية تجنب انتشار الصراع، والأثر السلبي لذلك على البلد والمنطقة دون الإقليمية، وضرورة النظر في تهيئة الظروف المؤاتية لإحلال الديمقراطية، قررت الجمعية تشجيع الرئيس

ثالثاً، إن القرار يدعو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى إنشاء آلية وساطة لم تكن موجودة من قبل لغرض بدء حوار بين الأطراف وتشكيل حكومة وحدة وطنية في زمبابوي.

رابعاً، إذ نتكلم الآن، فقد بدأ الرئيس مبيكي جهوداً جديدة للإعداد لوساطة الجماعة الإنمائية. والوزراء الـ ١٤ من هيئة التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابعة للجماعة سيجتمعون في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في دربان لبلورة ولاية وطرائق المفاوضات والوساطة من خلال الآلية المقترحة، التي ينبغي أن تبدأ عملها على وجه السرعة.

أخيراً، يدعو القرار أيضاً إلى دعم غير مجزأ من المجتمع الدولي برمته للعملية السياسية الجديدة التي بدأتها الجماعة الإنمائية والاتحاد الأفريقي.

وفي ضوء هذه التطورات الجديدة، ينبغي للمجلس أن ينظر في تركيز جهوده على دعم هذه المبادرة السياسية الجديدة التي بدأت، وينبغي أن يتيح لها فرصة الانطلاق. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن يكون للخيار السياسي الأولوية على الخيار العقابي. ونحث على اتباع مزيج حكيم وتسلسل مدروس للنهج التي تتخذ إزاء هذه الأزمة دون الإخلال بصلاحيات مجلس الأمن وحقوقه في تحديد جدول أعماله وأولوياته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيدة ليلي هـ. رتسيفاندرهيامانا، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة رتسيفاندرهيامانا (تكلمت بالانكليزية):

أولاً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا إلى مخاطبة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة. وأغتني هذه الفرصة لأثني على المجلس للاهتمام الكبير الذي ما فتئ يوليه لعدد من المسائل الخاصة بأفريقيا.

والاتحاد الأفريقي يعملان بلا هوادة من أجل التوصل إلى حل سريع للأزمة السياسية في زيمبابوي ويعملان على تسهيل المصالحة بين شعب زيمبابوي.

واليوم، فإن الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية في حاجة أيضاً إلى كامل دعم المجتمع الدولي وثقته للقيام بدور الريادة في تسوية هذه الأزمة السياسية الأفريقية. وفي الحقيقة نظراً لإدراكنا الكامل لخطورة الحالة في زيمبابوي فقد قمنا، بصفتنا أفرقة، بتحمل مسؤوليتنا الكاملة عن إيجاد حل سياسي مقبول ودائم.

وأخيراً، نعتقد أن تأييد المجلس لقرار الاتحاد الأفريقي من شأنه أن يكون تعبيراً عن التضامن مع أفريقيا بأسرها، بل والتضامن مع شعب زيمبابوي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

روبرت موغابي والسيد مورغان تسفانغيراي، زعيم حركة التغيير الديمقراطي، على الوفاء بالتزامهما ببدء حوار بغية تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة لشعب زيمبابوي؛ وتأييد الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ ودعم جهود التيسير التي تضطلع بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والتوصية بضرورة استمرار جهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة لحل ما قد ينشأ من مشاكل. وفي هذا السياق، ينبغي لهذه الجماعة أن تنشئ آلية في الميدان للاستفادة من الزخم الحالي في التوصل إلى حل تفاوضي. وقررت الجمعية كذلك توجيه نداء إلى الدول وكل الأطراف المعنية بالامتناع عن أي عمل قد يؤثر سلباً على مناخ الحوار.

وأعربت الجمعية أيضاً عن اقتناعها أنه بروح كل مبادرات الجماعة الإنمائية، سيتمكن شعب زيمبابوي من تسوية خلافاته والعمل معاً مرة أخرى كأمة واحدة، شريطة أن يحظى بدعم كامل من الجماعة الإنمائية والاتحاد الأفريقي والعالم عموماً.

واليوم، ما زلنا نود أن نتوجه بالنداء إلى مجلس الأمن بأن يقدم كامل دعمه لتنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي ذاك وإعطاء الفرصة للجهود الجارية في المنطقة. فالجماعة الإنمائية